امين عام الحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى:

سياسة المحاصصة هي السبب الرئيس في اخفاقات الحكومة

بغداد / نصير النهر

واعتبر حميد مجيد موسى امين عام الحزب الشيوعي العراقي ، في حوار اجرته معه "المدى" تجمع "قوى اليسار الديمقراطي" ركيزة مهمة لتأسيس تكتل سياسي فاعل في الانتخابات المقبلة ، فاتحا المجال امام قوى اخرى للانضمام اليه ، وفي نفس الوقت مواصلة الحوار مع القوى الليبرالية العراقية.

واشار حميد مجيد الى ان الحكومة الحالية ، اخفقت في تحقيق أي تقدم في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية ، بسبب اعتمادها -منذ تشكيلها -على المحاصصة السياسية - الطائفية والعرقية ، مما عزز اخفاقاتها بانتشار وتفاقم الفساد الاداري ، الذي يعد الوجه الاخر للارهاب ، فهما "وجهان لعملة واحدة" ، اضافة الى انعدام الخدمات الضرورية بشكل لم يسبق له مثيل .. وفي ما يأتي نص الحوار

حوار في اتجاهين

❖ ما تحضيراتكم للانتخابات المقبلة ، في ضوء تجربة الانتخابات السابقة التي اعطت نتائج متواضعة للحزب ، ولعموم التيار الليبرالي والديمقراطي ؟

. اجرى الحزب تقييما شاملا للانتخابات السابقة ، و استخلص الكثير من الدروس السياسية و التنظيمية و الادارية .. وبموجب ذلك اشر إن اول عناصر ضعف اداء القوى الديمقراطية يرتبط بتشتت جهودها و تعدد عناوينها،وبالتالي قوائم مرشحيها .. و ثانيا ، الاوضاع الصعبة التي يمر بها البلد ، و تعقيد القضايا ، مما يتطلب من ناحية اخرى حشدا ودعما للتوجه نحو الهدف الذي يوحد القوى ، و يجمع شتاتها على اساس برنامج يساعد في خلاص الوطن من حالة الازمة العميقة التي يعيشها و التدهور الذي يشهده على مختلف الصعد و المستويات و في جميع المجالات.. وانطلاقا من هذه الحقائق نشط الحزب على اكثر من صعيد، و باتصال مع اكثر من فريق وجهة سياسية .. وانطلاقا من معرفته بتنوع الاتجاهات لدى هذه القوى ، للبحث في امر تنسيق الجهود وتوحيد القوى ، ولذلك باشر بعمل مكثف على صعيد تجميع قوى تيار اليسار الديمقراطي من ناحية ، وايضا باشر الحوار و النقاش مع قوى من التيار الليبرالي والاسلامي الديمقراطي ، اذ تتمحور اللقاءات معهم في فريقين .. فريق (تجمع قوى اليسار الديمقراطي) ، و فريق (التحضير لعقد المؤتمر الوطني العراقي) ..

❖ هل بالامكان تسمية الجهات التي يتحاور معها الشيوعيون ، تحضيرا للانتخابات ؟

. الاتجاه الأول كل العناوين المحسوبة على التيار الديمقراطي ، حيث يتالف (التجمع) من ٢٣ كيانا ،من احزاب وحركات ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات سياسية بارزة ، اما الاتجاه الثاني ، فيضم اضافة الى الحزب الشيوعي ، حركة الوفاق الوطني التي يراسها الدكتور اياد علاوي ، والحركة الاشتراكية العربية ، و الحزب الاسلامي ، و الحزب الوطني الديمقراطي والحركة الاسلامية الديمقراطية وتجمع الديمقراطيين المستقلين ، وكيانات اخرى ، وشخصيات مستقلة كثيرة ، لها حضورها السياسي و الاجتماعي في البلد .. كل هؤلاء يسعون الى برنامج واضح من اجل تعزيز وحدة البلد الوطنية ، في مواجهة تصاعد النزعة الطائفية ، و الحد من الممارسات الإرهابية ، ومن اجل الديمقراطية واستقرار أمن البلد وعودة الخدمات و الحياة الطبيعية الى الوطن.. هذه هي اهدافنا .. وفي نفس الوقت هناك هدف أساسي هو الوقوف ضد محاولات ومساعي الإقصاء والتهميش للقوى الديمقراطية و الليبرالية ، التي شهدنا تجسيدها في طريقة تشكيل الحكومة الحالية ومفاصلها .

تقييم المرحلة السابقة

❖ ما الذي توصلتم اليه من خلال دراستكم لاسباب "الاخفاق" في الانتخابات السابقة ؟

. بقدر تعلق الامر بدراسة الحزب لنتائج الانتخابات السابقة ، تمّ تقييم الظروف التي جرت فيها الانتخابات والتعقيدات التي لفّتها و اثرت في نتائجها ، سواء كانت تلك الاسباب والعوامل موضوعية خارج ارادة و قدرة الحزب، او تلك التي تتعلق بالاداء الذاتي للحزب وسلوك و نشاط منظماته، ووضعت كل هذه الافكار في وثيقة عممت على منظمات الحزب وعقدت "كونفرنسات" واجتماعات موسعة و نقاشات علنية ، شخصت ان الانتخابات قد جرت في ظرف غير مناسب و استثنائي و غير طبيعي ، من حيث التوقيت و الاجواء و المطالبة بالتاجيل .. كل هذه التفاصيل جرى التطرق إليها، وايضا جرى تشخيص ان الناخبين حينما توجهوا الى صناديق الاقتراع لم يصوتوا على اساس مصالحهم الاجتماعية ، وعلى اساس الموقف من البرنامج السياسي و السلوك الفردي ، وانما صوتوا رد فعل على الاوضاع غير الطبيعية التي كانت تسود العراق من تمييز طائفي واضطهاد قومي وقمع سياسي مرافق لها .. فالتصويت كان رد فعل على حالة معينة ، صوت فيها المواطن لقوميته و طائفته ، في وقت لم تتوفر الفرص الكافية لكي يستعيد المواطن عافيته السياسية و الثقافية بعد .. وهذا يحتاج الى فترة من الاستقرار و النشاط السياسي العادل والتعريف الحر بالاراء ، ووصول هذه الاراء والبرامج الى المواطنين بسلاسة .. طبعا هنا دخلت مؤثرات كثيرة ، منها تاثيرات الرموز الدينية و المشاعر القومية في تقرير مواقف الناخبين ، وهناك سبب اخر بالغ الاهمية ، وهو ثقل وحجم الارهاب المسلط .. فالشيوعيون عانوا نسبيا ، وهنا استدرك ان هذا لا يعني ان الاخرين لم يعانوا ، ولكن حصة الشيوعيين كانت الاكبر .. اذ كانت الحرب ضروسا ليس فقط على مستويات التصفيات الجسدية ، و انما كانت هناك حرب فكرية وثقافية الى مديات عميقة ، حيث حرم من النشر ومن الظهور في المكتبات أي كتاب تقدمي ، في وقت حوربت اطراف اخرى ، ولكن لم تغلق مساجدها و لا حسينياتها ، ولم يحجر على فكرها .. بل كانت هناك ما تسمى بـ " الحملة الايمانية " على زيفها ، وهكذا ، و لاسباب اخرى عديدة موضوعية لم يتمكن الشيوعيون من الحصول على مواقع كثيرة في البرلمان المنتخب .. ودع عنك الممارسات السلبية و النواقص والثغرات في الممارسات الانتخابية التي اثرت في الناخبين ، او في عملية الانتخاب، من تزوير و غش و ضغط ، ولدينا مذكرات بذلك اعلناها صراحة ، و بالملموس .

❖ وهل انتم راضون عن مستوى الاداء للحزب الشيوعي في الانتخابات ؟

. اذا اخذنا الامور بجانبها الذاتي والنسبي ..اقول نعم .. نحن خضنا تجربة جديدة، للتو نخرج من السرية العميقة ، ولم يتعود رفاقنا على العمل الانتخابي وممارسة الحملات الانتخابية ، فكانت هناك نواقص وتقصيرات في الدعاية و التحرك و الصلة بالجماهير ، وصياغة شعارات مناسبة مرحلية .. كل هذا من الناحية الذاتية اثر في ادائنا .. وعلى كل حال ، من هذه الدراسات ومن التقييم العام ، في الاقل على الصعيد الذاتي ، نعتقد اننا سنكون في حال افضل اذا ما توفرت الاجواء العامة المناسبة ، قانون انتخاب سليم ، اجواء انتخابات من دون تدخلات ومن دون خروقات .. ستكون حصتنا اكبر ، ووضعنا سيكون افضل من حيث العدد في الانتخابات القادمة ، سواء كنا منفردين في قائمة ، ام كنا متحالفين مع قوى اخرى ..

المقاطعون ليسوا كتلة واحدة

❖ بالنسبة للمؤتمر الوطني العراقي الذي دعا اليه اياد علاوي ،هل ستكون هناك مشاركة كردية ؟.. او مشاركة من قبل مقاطعي الانتخابات السابقة ؟

. المؤتمر ستشارك فيه قوى عديدة، بل ستشارك قوى قد لا تدخل في التحالف الانتخابي ، مثل الاحزاب الكردستانية ، التي تسعى الى ان يكون لها تحالفها الخاص ، وهي لم تحسم موقفها بعد بشان المشاركة في تحالف ذي طبيعة عراقية ام لا .. ، و لكن هذه الاحزاب ستشارك في المؤتمر لان اهدافه واسعة ومعانيه كبيرة وهو مفتوح لكل القوى والتيارات ، ولا يستثني طاقة او امكانية ، وهو ليس بالضرورة ان يفهم باعتباره تحالفا انتخابيا .. هذا خطأ .. او سابقاً لأوانه ، لكنه يمهد لتحالف انتخابي .

اما فيما يتعلق بمشاركة مقاطعي الانتخابات ، وخاصة من السنة العرب ، فان المقاطعين ليسوا كتلة واحدة ، وليسوا هوية سياسية واحدة ، فهم منابر متعددة .. فيهم الاسلامي السلفي و الاسلامي المعتدل ، والسياسي القومي المتطرف والقومي المعتدل ، وفيهم ايضا الديمقراطي .. من تروق له المشاركة في العملية السياسية او يرى في المشاركة نفعا للبلد او تقدما للوضع فسيشارك بالتاكيد .. لا توجد محرمات على من يريد تطوير العملية السياسية في البلد .

لا تغيير الاّ بتنظيم الجماهير

❖ هناك من يؤشر على الحزب الشيوعي نوعا من الانكفاء او الابتعاد عن طرح المشكلات المتعلقة بهموم المواطنين والمشكلات التي يعانون منها .. ما تفسيركم لذلك ؟

. نعتقد بأن سياستنا لصيقة بحالة الجماهير ، وبالدفاع عن مطالب الجماهير، لا يحول دون المصارحة ودون اتخاذ الموقف أي عائق ، ولو تصفحتم وثائق الحزب وجريدته (طريق الشعب) لوجدتموها طافحة بتبني مشاكل الجماهير .. يمكن اننا لا نقدم على بعض الاشكال من النشاطات السياسية المعروفة في التقليد النضالي ، كالتظاهرات و الاضرابات .. في هذا المجال لا توجد محرمات من قبل الحزب للقيام بها ، ولكن نحن نقدر الظرف السياسي و الامني للبلد .. نحن نلاحظ هذا الوضع ، و نقدر الاساليب و الطرق و الاشكال المناسبة للتعبير وفق الظروف المعقدة التي يمر بها البلد ، ولكن هذا لا يمنعنا من الدفاع الصريح الواضح عن مطالب الجماهير وعن توجيه النقد الى من يتسببون في معاناة الجماهير ، سواء في الحكومة او خارجها .. وافترض ان افضل ما يمكن ان يعبر عن ذلك ، قراءة البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية مؤخرا .. ففيه تعريف واف لموقف الحزب ازاء مطالب الجماهير .. الحزب لا يتردد و لن يتردد في لحظة ، عن الاندماج في الجماهير وتحريكها وزجها في النشاطات المطلبية ، اما ان هذه النشاطات ، لم ترتق الى مستوى الطموح ، فذلك خارج رغبة وارادة الحزب ، بل اقوى و اكبر من قدرة أي حزب ، واي قوة سياسية .. هذه الامور في علم السياسة لا تتشكل بارادة حزب او رغبته و تمنياته ، و انما تتشكل بحكم ظروف موضوعية .. وبقدر تعلق الامر بالجانب الذاتي يمكن ان اؤكد إن منظمات الحزب معبأة تعبئة كاملة بان لا تغيير الا بمساهمة اوسع الجماهير .. لا تغيير الا بتنظيم الجماهير باشكال متنوعة ، ليس فقط حزبية وانما نقابية ، جمعيات تعاونية و استهلاكية ومجتمع مدني ، للدفاع عن حقوقها ومطالبها . وما يؤشر هنا عاملاً موضوعياً يؤثر سلبا في النشاط العام الجماهيري ، هو نفس العامل او العوامل التي ذكرناها حول الانتخابات .. القضية لا تتعلق بان تعلي صوتك في الحديث عن الجماهير .. المشكلة تتعلق باستعداد الجماهير ، واستعداد الجماهير لا يتشكل فقط لان هناك مناديا .. او شعارا يردد ، وانما يتشكل نتيجة مجموعة من العوامل السياسية و الفكرية و التاريخية و الاقتصادية و الثقافية .. في اللحظة الراهنة ، ما عليه حالة الحركة الجماهيرية هي معاناة ايضا للحزب الشيوعي ، الذي يعتمد على قدرة الجماهير في التحرك من دون تاثيرات او ضغوط تمارس بهذا الشكل او ذاك .

فشل حكومي صريح

هدفنا الأساس الوقوف ضد محاولات تهميش القوى الديمقراطية والليبرالية

❖ كيف تقيمون اداء الحكومة الحالية .. امنيا وسياسيا واقتصادياً وخدميا ؟

. بقدر تعلق الامر باداء الحكومة الحالية ، وكما اشرت ، هناك معاناة وهناك فشل صريح في اداء الحكومة .. هناك نواقص كثيرة في توجهاتها .. بل ان اساس تركيبها حمل في ذاته ومنذ الولادة خطا اساسيا بنيويا ، وهو اعتمادها المحاصصة الطائفية –القومية ، وابتعادها عن نهج بناء المؤسسة على اساس الوحدة الوطنية ، و لذلك استثنيت من التركيبة كل القوى ذات العلاقة بالتيار الديمقراطي ، بل جرى تهميش هذا التيار ، ونحن نعرف ان للتيار الديمقراطي تمثيلا واسعا لكل ابناء الشعب قوميا ودينيا و طائفيا ومناطقيا .

فتكريس فكرة ان "الحكومة وطنية" ، لانها تشكل من مكونات الشعب العراقي (السنة و الشيعة و الاكراد) هي معادلة خاطئة و مؤذية لحاضر البلد ومستقبله .. وقد نجم عن هذا المدخل تشكيل حكومي ضعيف في تركيبته وادائه ، وفي ابتعاده عن كفاءات وطاقات كبيرة ، ليس فقط هذا ، بل ان الاجراءات التي تلت تشكيل الحكومة (استغرق تشكيلها اكثر من ثلاثة اشهر) الاجراءات التي اتخذت من التطهير الطائفي في الوزارات و المؤسسات و الدوائر ، ايضا اضعف قدرة هذه الحكومة ، وخلق ردود فعل سلبية ..هذا جانب .. في باب تركيبتها ونهجها العام ، في حين هناك قوى ديمقراطية شيوعية وليبرالية ممثلة في البرلمان .. وفي خارج البرلمان .. جرى اقصاؤها وتهميشها عن عمد وسبق اصرار .. وفي جانب آخر، لم تشخص الحكومة في برنامجها الأولويات الصحيحة ، و تحدد التدابير الملموسة السليمة ، وهذا ما قدمناه من ملاحظات ونقد للبرنامج الحكومي .. المغرق بالعمومية المفرطة الفضفاضة التي يمكن القول بها في كل مكان وزمان ..

البرنامج ينطوي على الكثير من الثغرات وعدم الملموسة وعدم القدرة على اختيار الحلقة الاساسية المركزية التي من خلالها يمكن ان تتكامل السلسلة المطلوب القيام بها . ولهذا .. ومن دون تجنٍ ، ونحن لا نعتبر ان ما يحدث في العراق هو حصيلة سلوك هذه الحكومة فقط .. وانما حصيلة تراكمات عهود سابقة وادارات سيئة ما بعد الاحتلال ، وايضا نتيجة اعمال الارهاب والتخريب و الضغط الاقليمي .. كل هذا ناخذه في الاعتبار ، و لكن مع ذلك لم نكن نطرح ولم نطرح على الحكومة اهدافا تعجيزية ، كنا نريد ان تقوم باجراءات من شانها ان تؤشر إنها سائرة على الطريق الصحيح .. وهو سيكون طريقا طويلا ويحتاج الى زمن وجهد ، ولكن المطلوب وجود مؤشرات على الطريق الصحيح من شانها ان تشيع الثقة و الامل في نفوس اغلبية الناس لاسناد ودعم المسيرة ولتوفير اجواء ايجابية تفضي الى حالة استرخاء بدل التوتر ، و الى حالة حوار بدل التشنج و التنافر ، الى حالة مصالحة بدل العداء .. هذا ما كنا نتمناه و نرغب فيه ، ولكن للاسف الشديد .. الكثير من المؤشرات ، سواء الامنية – السياسية ، او الاقتصادية – الاجتماعية ، او الثقافية – الروحية ، نرى ان اداء الحكومة لم يقدم انجازات يستطيع الانسان ان يؤشرها ، انجازات ملموسة وواضحة ، رغم الجهود التي تبذلها ، و لكن .. تبذلها بطريقة غير سلمية ومتاثرة بالنهج الخاطئ الذي نشأت عليه في البداية .

لهذا .. فان الحكومة بحاجة الى اعادة نظر كاملة في تركيبتها و في ادائها ، وفي علاقاتها وممارساتها .. ويجب ان تقدم للمواطن أمنا افضل ، واستقرارا احسن وحياة معاشية افضل ، وخدمات كهربائية .. ماء .. ومحروقات وخدمات صحية .. هذه المؤشرات يمكن ان يقاس عليها اداء أي حكومة .. فهل يمكن تقديم ملموسيات تؤشر إن الحكومة قطعت خطوات في هذا الاتجاه ..؟ قد تكون اتخذت بعض الاجراءات هنا وهناك ، على صعيد تحسين الرواتب (وهذه امتصتها الازمة الاقتصادية) ، ولكن هذه لا تعكس ان هناك سياسة متكاملة متفاعلة مع الجزء الآخر ، كي تؤدي الى حالة انفراج في المجتمع العراقي ..

الحوار والمصالحة الوطنية

❖ هناك حديث عن روح التسامح .. والابتعاد عن حالات الثأر .. اين مكان القانون في الحالتين ؟

. العراق عانى الكثير طوال العقود الماضية .. المسؤولون و المقصرون في النظام السابق يجب ان يعاقبوا ، وللاسف ، هناك مماطلة و تسويف، وتتحمل القوات الامريكية ، اوقوات الاحتلال ، مسؤولية اساسية في ذلك .. لماذا يتصرفون بهذا الشكل ..؟ هل بحجة سيادة القانون او حقوق الانسان ..؟ اعتقد انها حجة واهية ، وهزيلة لان هذا الموقف يساعد في انتهاك حقوق الانسان لملايين العراقيين ..اما من لم يتورطوا في الجرائم ولم يؤذوا احدا ، فمن الضروري دمجهم في المجتمع مواطنين لهم حقوق متساوية متكافئة مع الاخرين .. ولكن هذه العملية لا يمكن ان تمر من دون اعتذار واعلان ندم من قبل الذين تسببوا بالاذى للناس ، وان يدينوا ذلك النظام ، - كما حصل في جنوب افريقيا ومناطق اخرى –وان يساهموا في الحياة العامة للبلد ، و في كل مرافقه .. كي نضمن عدم عودة الاستبداد والدكتاتورية .. لذا اقول يجب اجتثاث الامراض الفكرية والسياسية و السلوكية التي خلقتها سياسات النظام السابق .. وهذا ضروري لاجراء مصالحة وطنية عامة . اذن .. حينما نتحدث عن المصالحة .. هي مصالحة مع النفس .. مصالحة بين ابناء المجتمع .. ومصالحة المجتمع مع ذاته لطي صفحات سود .. وفتح صفحات بيض .. وهذا طريق يمر عبر الحوار ، ليس بالمفهوم المبسط ، واحيانا المبتذل الذي نشاهده ، وكانه حوار بين نخب سياسية او حلقة ضيقة من القادة السياسيين ، غير معروف ان كانوا يمثلون او لا يمثلون قواهم .. وفي غرف مقفلة .. هذا ليس حوارا .. نعم الحوار بين القيادات السياسية ، الشفاف و المعلن .. ضروري و مفيد ، ولكن الحوار حول هذه القضايا ، و هي لا تعني فقط اولئك القادة السياسيين ، و انما تعني كل المجتمع ، يجب ان يكون حوارا شفافا واسعا في كل حلقة من حلقات النشاط السياسي والمدني في المجتمع .. يجب تحويل الحوار الى حوار شعبي وليس الى حوار نخب وغرف مغلقة .. وهذا هو الطريق للمصالحة الحقيقية ، على وفق اعلاء شأن الوطن والوحدة الوطنية و التسامح .

❖ ولكن الامر معكوس الآن .. لم يعد موضوع "اجتثاث البعث" سائدا على الصعيد العملي ، بل كل وزارة تجتث ما قبلها .. او من قبلها .. في محاولات للهيمنة الحزبية على الوزارات والدوائر الحكومية .. !

- هناك احزاب كثيرة ترفض فكرة الهيمنة ، ولكن في نفس الوقت لا يمكن تبرير ما نلمسه من محاولات الاستئثار بالقرار السياسي ، وبـ "وضع اليد" على الوظائف في العديد من الوزارات "الحزبية" .. يجب ان ياخذ هؤلاء بعين الاعتبار مصالح المواطنين وحقوق الوطن و القانون و الاستحقاقات الاخلاقية والاجتماعية .. يجب على أي حزب ان لا يكتفي بمنافعه ومصالحه الصرفة ، لانها قد تؤدي به الى التهلكة .. كما حصل مع نماذج اخرى على مدى التاريخ .. حينما يقوم حزب ما برؤية الامور من منظاره فقط ويتجاهل حقائق الواقع ويتجاوز على حقوق الاخرين فان مصيره نفس مصير حزب صدام .. اذن هذه السياسات الخاطئة تجد من يصدها .. (والحكيم .. من يتعظ) .. ونحن علينا التنبيه و الانتقاد والمعارضة من اجل بناء بلد مؤسسات وبناء دولة قانون .

ملاحقة الميليشيات

❖ كيف يمكن بناء دولة القانون مع تفشي وتنامي الميليشيات.. حتى اصبحت اشبه بالحاكمة الآن ؟

. نحن ندين كل سياسة تثير النعرات الطائفية ، سواء كانت من الداخل او من الخارج ، كما ندين كل نزعة تثير النعرة القومية او الحقد السياسي .. لا تسامح ولا استرضاء لهذه العناصر.. منذ البداية قلنا اننا ندين النعرة الطائفية و التعصب الطائفي، من أي جهة كانت ، وانسجاما مع هذا ، وقطعا لاستفحال هذه الظاهرة و تغلغلها في الحياة السياسية .. فنحن كحزب سياسي كنا ومازلنا متحمسين لانهاء وجود الميليشيات في المجتمع العراقي باي شكل كان ، وقد تم تثبيت ذلك في قانون ادارة الدولة ، واعلنا ذلك علنا وصراحة .. الميليشيات غير مطلوبة و غير مرغوبة ومدانة ، و القانون يحاسب عليها ، ونحن نساند تفعيل القانون في ملاحقة أي جهة تخرق هذا الالتزام الادبي - السياسي - الاخلاقي .

❖ هل لديكم احصائيات او جرد للجماعات المسلحة العاملة على الساحة العراقية ، ومدى فاعلية كل منها ؟

. الحزب يتابع ما يجري في الساحة السياسية ، و"لدينا تصور اولي ، ولكن لا يمكن ان يقال انه جرد كامل ودقيق عن الحركات المسلحة في العراق" ، بل هناك تصور عن تنوعاتها وعن مصادرها وتصوراتها السياسية واحجامها .. وهذا لا يعني ان كل الفصائل وكل القوى التي ترى ان مقاومة الاحتلال حق مشروع وواجب هي (ارهابية) ..هناك فعلا وطنيون مخلصون ، ولكن هم يمثلون الان في هذا التحرك " الاقلية " .. وليسوا الكتلة الظاهرة او المجموعة البارزة ، ومن جهتنا ، نحن نخطئ حمل السلاح في الوقت الراهن ، ونرى ان مقاومة الاحتلال في ظل الظروف السياسية المعقدة التي يعيشها البلد ، وفي ظل اختلال القوى مع القوات الاجنبية امر خاطئ .. لا نرى في حمل السلاح طريقا سليما لمقاومة الاجنبي الآن .. وحسب معلوماتنا ان هذه القوى الوطنية موجودة ، ولا يمكن نكران ذلك ، وهم لا يعتبرون ارهابيين في عرفنا ، ولكننا نرى ان طريقهم خاطئ .. ولا يساعد على التعجيل في جلاء القوات الاجنبية .. في الظرف الراهن نرى ان التصرف الصحيح هو التفكير المنطقي في ظروف البلد و المساهمة الجادة في العملية السياسية واعادة الاستقرار والامن وتهيئة الظروف المناسبة للطلب من القوات الاجنبية مغادرة البلد ، وكلما استعدنا الاستقرار و الامن بشكل اسرع .. كلما كانت قدرتنا على تصعيد النضال من اجل جلاء القوات الاجنبية افضل و اقوى .. المطلوب الان تضافر الجهود وتوحيدها و اعتماد الحل السياسي في الوقت الحاضر ، لاستعادة سيادة الوطن واستقلاله ، واعتقد ان التقرير الذي قدم من قبل لجنة السيادة الى الجمعية الوطنية مؤخرا كان مليئا بالمشاعر الوطنية السليمة و الوعي والادراك لكيفية وضع خطط هادئة ومتوازنة وعقلانية لجلاء القوات الاجنبية والاستعادة الكاملة لسيادة و استقلال العراق .

ارهاب الفساد الاداري

❖ كيف تنظرون الى ما يتم تداوله الان حول اشتشراء الفساد الاداري ، وعلاقة ذلك بالارهاب وسياسة المحاصصة ؟

. الفساد الاداري هو حقا وجه ثان للارهاب .. او بالاحرى ان الفساد والارهاب احدهما يغذي الاخر .. المفسدون ومراكز الفساد في الدولة العراقية هم (بمعنى ما) شبيهون بالمافيات ..تتضافر فيها جهود ومداخلات رجال متمكنين في مراكز الحكومة و الوظائف (العتاوي) ، وفي المخابرات و الامن ، وكذلك عصابات جريمة منظمة (راقية) ومهربون .. هذه الجرائم يخدمها عدم الاستقرار و الفوضى في البلد ، وتخدمه هي ايضا .. فهي كانت عاملا في تاجيج الارهاب ، و لما ظهر الارهاب و تنامى واتخذ هياكل معينة ، اصبحت هي السلاح واداة لتنفيذ مآربه .. العملية لا تنفصل ، فالفساد و الارهاب وجهان لعملة واحدة .. ومن دون محاربة الفساد من الصعب اجتثاث الارهاب .. ومن دون تصفية الارهاب وهياكل الارهاب يصعب تقليص وتحجيم الفساد .. واقول (تقليص) وليس (اجتثاث)، لانه مادام المجتمع يدار بهذا الشكل ، ومبنيا على طريقة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فان الفساد باق .. غير ان تحجيمه وحصره في اضيق الحدود هو الممكن .. وهذه نظريتنا ..

وطبعا .. سياسة المحاصصة و التغطية والتعمية على المحازبين و المناصرين و (انصر اخاك ظالما او مظلوما) .. هذه الامور تشجع الفساد وتعرقل مساعي ايقافه ومعاقبة المفسدين . واتصور ان الشكوى المرة التي يعلن عنها رئيس هيئة النزاهة واضحة ، فهو يقول ان هناك جرائم محددة ، و التحقيقات و الاتهامات فيها مكتملة ، و هي اكثر من ٧٠٠ جريمة كبيرة ، ولكنه لا يستطيع التحرك .. وقد قال :(ارى موارد البلد تنهب ولا استطيع عمل أي شيء)..

عندما تفعل المحسوبية و المحاصصة فعلها يضعف بالطبع دور القانون ، ويضعف معنى الاخلاق و المنطق وتستمر الاجواء التي تساعد في ديمومة الفساد .

الموقف من الدستور

❖ ماذا عن موقف الحزب الشيوعي من مسودة الدستور .. وموضوع الفيدرالية بشكل خاص؟

. موقفنا ازاء مسودة الدستور اوضحناه اثناء المناقشات ، وكنا نبدي في كل محطة من محطات البحث والحوار ملاحظاتنا ومواقفنا ، الغريب هو اننا كنا نفضح كل شيء ، بينما يرى العديدون اننا لم نفعل شيئا .. لقد نشرنا راينا في كل مادة وفي كل باب من مواد وابواب الدستور ، واعتقد اننا وفينا من هذه الناحية التزامنا الاخلاقي امام الشعب بان نعلن ما يجري خلف الكواليس وفي الغرف المغلقة.. اما موقفنا الان بعد ان استكملت مسودة الدستور فنحن مع التوقيع على الدستور، واننا ثبتنا تحفظاتنا مباشرة على المسودة ، في سابقة غير معهودة .. حيث تحفظنا على طريقة الاعداد و المفاهيم وكل البنود التي تخص الطابع الديمقراطي المدني ، و كل ما يتعارض مع تمكين المراة من ممارسة حقوقها ومساواتها مع الرجل .. وكل هذه المسائل منشورة ومذاعة عبر وسائل الاعلام . ومع ان لدينا تحفظات كثيرة الا ان هذا لا يمنعنا من ان نتعامل مع الدستور في اطاره العام باعتباره ينطوي على الكثير مما هو ايجابي ، وان كان بمجمله اكثر ميلا لتامين مصالح (الفائزين في الانتخابات السابقة) .. وبالتالي فان هذا لا يمنعنا ، ولا يمنع غيرنا ممن يشعرون بالخلل او الضعف ، وكانوا يتمنون ان يكون دستورا افضل (ديمقراطيا –مدنيا) ان يبدوا ملاحظاتهم وانتقاداتهم ، على امل ان ياتي ظرف مستقبلي افضل ، فيه تعديل لميزان القوى ، ويساعد في تغيير الفقرات التي تمثل ثغرات في الدستور .. وهناك نصوص تتيح ذلك .. هناك فقرات تحتاج الى فترتين انتخابيتين لتغييرها، وهناك فقرات رحلت لتصدر على شكل قوانين ، ويمكن ان يتم اصدراها او تعديلها في الدورة الانتخابية المقبلة .

وهنا اود الاشارة الى ان تطبيق الدستور يخضع عادة للاجواء السياسية وكيفية تفسير مواده ، وخاصة تلك التي تحمل عدة اوجه .

اما فيما يتعلق بالفيدرالية " والكلام لحميد مجيد" ، فان موقفنا من الفيدرالية .. ينطلق من مبدأ عام .. نحن نؤمن بالفيدرالية ، وخاصة بالنسبة للكرد ، كردستان استقلت عمليا بعد ١٩٩١ .. الفيدرالية شكل من اشكال تلبية حقوق الشعب الكردي المشروعة ، وتجسيد لظروف ملموسة لحق تقرير المصير الذي لا يعني رفض الاتحاد .. الفيدرالية هي اتحاد بين ابناء الشعب ، و الاكراد هم القومية الثانية في البلد .. نحن ايّدنا الفيدرالية مبكرا ، واسسنا لها عندما كانت الفيدرالية ، وما زالت ، تمثل حلا سياسيا للمشكلة القومية التي استعصى حلها منذ تاسيس الدولة العراقية ، وبقيت عقدة سياسية وجرحا نازفا في جسد الدولة العراقية بسبب المواقف ازاء حقوق القوميات . الفيدرالية ترجمة للديمقراطية على صعيد حل القضايا القومية .

للاكراد فقط هي تحل القضية القومية ، لكن يجب ايضا ملاحظة ان كردستان هي الاخرى خليط قومي من الاكراد والتركمان و الاشوريين وغيرهم. وحينما طرحت قضية تشكيل "فيدراليات" ادارية في مناطق العراق الاخرى .. وحتى لا نغرق في مسميات فيدرالية قومية وطائفية و اتنية .. فتلك محاولات لتبشيع الديمقراطية. الفيدرالية شكل راق من اشكال اللامركزية .. (واللا مركزية كما نعرف على مستويات) تبدأ من الحقوق البسيطة حتى الحكم الذاتي و الفيدرالية والكونفيدرالية .. نحن تبنينا الفيدرالية لحل القضية القومية الكردية .. وهي ذات بعد سياسي وليس اداريا فقط .. هنا طرح بعض الاخوة (كردَ فعل) حتى في الفترات السابقة للتغيير ، وبطريقة هلامية غير واضحة مسألة تشكيل اقاليم من محافظتين او ثلاث -كما اشار الى ذلك قانون ادارة الدولة - ونحن نرى ذلك حقا ايضا ، على ان تستوفى المتطلبات اللازمة ، و الدراسات الكاملة .. شأنها في ذلك شأن تقسيم العراق الى محافظات وزيادتها من ١٤ الى ١٨ وتغيير جغرافيتها .. فهذه وحدات تشكلت ، و اذا كانت هناك شروط تستدعي توحيد الادارات فيجب ان لا يقف النظام الاداري الحالي حائلا دون ذلك ، على ان تكون هناك حاجة فعلية ، وان تتحقق رغبة الشعب في استفتاء عام تؤخذ فيه المصالح العامة وليس اجتهادات الاحزاب والنظرة الفوقية للامور .. بل وفق قانون محدد يقر من قبل الجمعية الوطنية والاستفتاء العام بين السكان المشمولين .

قانون الانتخابات السابق أفضل

❖ اخيرا .. قانون الانتخابات الجديد جاء على غير ما ترغبون .. كيف ستتعاملون معه .. ؟

. نحن كنا وما زلنا ضد تغيير القانون السابق القائم على الدائرة الانتخابية الواحدة ، وقد بررنا سبب معارضتنا ، فالقانون السابق اكثر انسجاما مع مبدأ المواطنة ووحدة الوطن .. اذ ليس من المعقول ان يجري الحديث عن وحدة الوطن وتتم تجزئة المواطنين في الانتخابات ، وكانها انتخابات مجالس محافظات ، وقد تم اقرار هذا القانون الجديد لحساب مصالح سياسية .. بعض الحجج التي قيلت تضمنت ان يكون الناخبون قريبين من المرشحين وعلى معرفة بهم ، ولكن القائلين بذلك لم يلاحظوا ان عدم معرفة الناخبين بالمرشحين في الانتخابات السابقة ليس سببه كون العراق دائرة انتخابية واحدة ، وانما الاوضاع السياسية و الامنية التي منعت النشاطات الجماهيرية ، بل منعت الاعلان عن الاسماء التي تتضمنها القوائم الانتخابية حتى اليوم الاخير قبل الانتخابات .. و الغريب ان الذين طرحوا موضوع تعرف الناخبين على المرشحين وافقوا في نفس الوقت على ان يكون المرشح عن محافظة ما من غير اهالي المحافظة ، حسب المادة (٨) التي تنص على ان (من حق العراقي أياً كانت مدينته الترشيح في اية محافظة) .. وهذه مادة سليمة ، ولكنها تدحض القول بان المرشح يجب ان يكون قريبا من دائرته الانتخابية .. مما يؤكد ان هناك اسبابا اخرى ، وقد قدمنا عدة اقتراحات لتعديل القانون ، ثم تثبيتها ، لتكون الانتخابات اكثر شفافية وقربا من مصالح المواطنين .